السعودية وإخوان اليمن.. نقل السلطة في اليمن من الحمائم إلى الصقور

الأمناء/ اليوم الثامن:

عقب (٨) سنوات حرب، وجدت المملكة العربية السعودية، التي تقود تحالفًا عسكريًا في اليمن، نفسها في طريق مسدود، فالحلفاء المحليون الذين اعتمدت عليهم في مواجهة جماعة الحوثي الموالية لإيران، يسلمون العتاد العسكري الضخم المقدم من الرياض لاستعادة العاصمة اليمنية المحتلة.

في مارس (آذار) الماضي، تجدد الحديث عن التحالف العربي في الذكرى الـ٧ لانطلاق عاصفة الحزم، التي تقول تقارير صحافية إنها "لم تنطلق من أجل إنقاذ اليمن فقط، وإنما المنطقة ككل، عبر مواجهة أطماع إيران ومحاولاتها بسط هيمنتها على اليمن واتخاذه قاعدة لممارسة إرهابها في المنطقة، وهو ما أكد عليه التحالف العربي في بيان "عاصفة الحزم".

وبعد مرور ثمانية أعوام جدد التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وعده بوضع مسار نقي يعبّد طريق اليمن نحو استعادة عروبته؛ ومن خلال هذا المسار دعت السعودية إلى مشاورات (يمنية - يمنية)، برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، رفضها الحوثيون، لتعقد لاحقا دون مشاركتهم، وخرجت المشاورات بصيغة توافقية على تشكيل مجلس قيادة رئاسي، اختارت السعودية اللواء رشاد العليمي رئيسًا للمجلس وعضوية قيادات عسكرية وسياسية ظلت بعيدة عن إدارة الرئيس الذي تنحى إثر تلك المبادرة عبدربه منصور هادي، أبرزهم: الجنرال العسكري البارز عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، والعميد عبدالرحمن المحرمي، قائد قوات العمالقة الجنوبية، والعميد طارق صالح قائد قوات حراس الجمهورية اليمنية (المقاومة الوطنية)، بالإضافة إلى شخصيات أخرى.

وأظهر التناول الإعلامي لوسائل الإعلام السعودية، جدية في معالجة أزمة اليمن، خاصة أن المشاورات اليمنية - اليمنية تزامنت مع إعلان الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ، أن الحكومة اليمنية والحوثيين وافقوا على هدنة تبدأ في الثاني من أبريل (نيسان)، مددت مرة أخرى في الـ٢ من يونيو (حزيران)، مع مطالب السعودية ومجلس القيادة الرئاسي بضرورة فتح معابر في مدينة تعز، ذات الكثافة السكانية، التي يحاصرها الحوثيون منذ بداية الحرب في العام ٢٠١٥م.

لم ينجح حلفاء السعودية (إخوان اليمن) من تحقيق أي مكاسب على الأرض مقارنة بالحلفاء في الجنوب، حيث نجحت القوات المسلحة الجنوبية وبإشراف القوات المسلحة الإماراتية، الشريك الفاعل في التحالف العربي، في تحقيق مكاسب منفردة، كان آخرها تحرير جزء استراتيجي هام في شبوة، وهي بلدات بيحان وعسيلان وعين، وكان حلفاء السعودية المحليون قد سلموها للحوثيين في إطار صفقة مصالح سياسية وعسكرية في مواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي كان قد اشترط قبل تحرير شبوة بضرورة عزل حاكم شبوة الإخواني محمد صالح بن عديو.

وكانت شبوة خارج سلطة المجلس الانتقالي الجنوبي، بعد أن سقطت في قبضة الفرع اليمني من تنظيم الإخوان في أغسطس (آب) العام ٢٠١٩م، عقب معركة واسعة، يقول الإخوان إن القوات السعودية قدمت لهم دعما عسكريًا للسيطرة على شبوة وأبين وصولا إلى العاصمة عدن، قبل أن تتدخل الرياض لإيقاف القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي والإخوان، عن طريق اتفاقية الرياض، التي لم ينفذ من بنودها سوى تشكيل حكومة مناصفة، وتعيين محافظ ومدير شرطة للعاصمة عدن، أما بقية البنود فقد رفض الإخوان تنفيذها، ومنها الشق العسكري المتمثل في سحب القوات الموالية للإخوان من شبوة وساحل حضرموت إلى جبهات القتال في مأرب، وقد استمرت الحرب بين الإخوان والجنوبيين بشكل آخر من خلال هجمات إرهابية عدة، وأظهرت تحقيقات لوحدة مكافحة الإرهاب في عدن وجود تنسيق مشترك بين الأذرع القطرية السعودية (الإخوان) والإيرانية (الحوثيين). تتحالف الرياض مع ما بات يطلق عليهم "حمائم الإخوان"، فيما تتحالف الدوحة مع صقور التنظيم والذين يتخذون من إسطنبول التركية مقرًا لأنشطتهم، ويتخذون مواقف عدائية تجاه السعودية التي تقود التحالف وتستضيف حكومة الرئيس الشرعي المتنحي عبدربه منصور هادي.

وكان صقور الإخوان ينظرون إلى التحالف العربي بأنه جاء لتدمير اليمن، وهو الخطاب الذي يتشابه مع خطاب الحوثيين، وهو ما انعكس على إدارة الرئيس هادي، حيث أظهر الأخير أكثر من مرة خطابًا تصالحيا مع الحوثيين ودائما ما يدعوهم للسلام في أكثر من مرة.

هذا الخطاب أثر بشكل كبير على موقف السعودية من الحوار مع إيران، خاصة بعد أن تورطت القوات الموالية لهادي في تسليم مدن يمنية استراتيجية للحوثيين دون قتال، وهو تواصل لمسلسل تسليم جبال فرضة نهم شرق صنعاء، ومحافظة الجوف والبيضاء وصولا إلى أجزاء من مأرب وشبوة، والأخير تم طردهم منها من قبل قوات العمالقة الجنوبية. وحاولت السعودية البحث عن مكاسب عسكرية، لكن الممارسات على الأرض تبدو بعيدة عن هذا المطلب، ففي الرياض يقول خبراء عسكريون سعوديون إن قيادات يمنية رفيعة تعمل لمصلحة الأجندة الإخوانية من خلال دعم السيطرة على مدن الجنوب المحررة من قبل الإخوان لضرب المجلس الانتقالي الجنوبي.

وتتهم السعودية بشكل علني وواضح

الجنرال العجوز بإفشال جهود التحالف العربي، فيما تشير تقارير صحافية يمنية إلى أن نائب الرئيس اليمني (وقتئذ) متورط بالاستحواذ على ما يفوق ٦٠٠ مليون ريال سعودي، قدمتها الرياض لدعم الجيش الوطني اليمن في مواجهة الحوثيين الموالين لإيران.

وكشفت معلومات استخباراتية عن مخطط (حوثي إخواني) في أواخر العام الماضي لاستهداف القوات السعودية في مطار عتق المحلي، وهو ما دفع التحالف العربي الى اتخاذ خطوة الانسحاب من شبوة، قبل ان يعود قبيل انطلاق عملية إعصار الجنوب، التي أشرفت عليها القوات المسلحة الإماراتية وحققت مكاسب عسكرية سريعة في غضون عشرة أيام. وحاولت السعودية استنساخ تجربة قوات العمالقة الجنوبية، وأعلنت عن بدء تأسيس قوات اليمن السعيد، التي كان يفترض انها ستكون بعيدة عن إخوان اليمن، غير ان التنظيم الأخير، مؤخرا بدأ في استنساخ تلك التجربة من خلال البدء في تشكيل قوات عسكرية تحمل ذات الاسم ولكن هذه المرة في الجنوب.

وعلى الرغم من أن مجلس القيادة الرئاسي لم يتبنَّ تشكيل تلك القوات، إلا أن العديد من المصادر أفادت لصحيفة اليوم الثامن عن وجود تمويل سعودي، لإنشاء تشكيلات عسكرية لخلق توازن وعلى الرغم من أن اليمنيين عولوا كثيرا على مجلس القيادة الرئاسي، في الدفع بجهود الحرب لهزيمة الحوثيين، الذين يبدو أنهم في أضعف مراحلهم خاصة وأن معركة إعصار الجنوب قد أثبتت تفوق القوات الجنوبية قتاليا في مواجهة الحوثيين. واستبشر اليمنيون كثيراً، وهم يرون الجنوب يقدم تناولا وتعاونا كبيرا مع مجلس القيادة الرئاسي من خلال الترحيب به في عدن، ففي الـ١٧ من أبريل (نيسان) الماضي، وصل مجلس القيادة الرئاسي الى العاصمة الجنوبية عدن، عبر عدة رحلات جوية من السعودية، وكانت العودة رفقة رئاسة البرلمان اليمني - المنتهية ولايته في العام ٢٠٠٩م، لأداء رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي، اليمين الدستورية، وكانت الصحافة تتحدث عن هدفين رئيسيين للمجلس "محاربة الانقلاب الحوثي ورفع الحصار عن المدن، واطلاق عملية التنمية في الجنوب، وخاصة العاصمة عدن. غير انه بعد مرور أكثر من شهرين على تشكيل مجلس القيادة

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون القانونية

قرار مدير مكتب رئاسة الجمهورية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تكليف مديراً وكاتباً لدائرة الشباب بمكتب رئاسة الجمهورية

مدير مكتب رئاسة الجمهورية:

بعد الاطلاع على قانون المحكمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن المحكمة المدنية وتعديلاته.
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات وتعديلاته.
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ٢٠٢٢م بشأن إعادة تنظيم مكتب رئاسة الجمهورية وتحديد مهامه واختصاصاته.
وعلى قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رقم (١١) لسنة ٢٠٢٢م بشأن تعيين مديراً لمكتب رئاسة الجمهورية.

"قرر"

مادة (١): يكلف الأخ/ محمد ناصر احمد القباطي مديراً لدائرة الشباب بمكتب رئاسة الجمهورية.
مادة (٢): يكلف الأخ/ احمد حسن صكر الفدائي كاتباً لمدير دائرة الشباب بمكتب رئاسة الجمهورية.
مادة (٣): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

صدر برئاسة الجمهورية بتاريخ: ٢٠/ شوال /١٤٤٣هـ - الموافق ٢٠/ مايو /٢٠٢٢م.

د. يحيى محمد الشعيبي
مدير مكتب رئاسة الجمهورية

والعودة الى عدن، لم يتحقق أي شيء، فعلى الصعيد العسكري، لم يصدر المجلس أي توجهات عسكرية بالاستعداد لمعركة فاصلة مع الحوثيين، بل انه اجبر على تمديد الهدنة على الرغم من اشتراطه بفتح معابر مدينة تعز، والتي يرفض الحوثيون فتحها رغم التنازلات التي يقدمها وفد مجلس القيادة الرئاسي. أما الملف الخدمي والتنموي، فلم يقم المجلس باي إجراءات حيال معالجة الكثير من الإشكاليات التي تواجه حصول المواطن على الخدمات الأساسية ومنها خدمة التيار الكهربائي، خاصة في عدن العاصمة التي تواجه أزمة كبيرة في هذا الملف وهو ما دفع المحافظ احمد حامد لملس إلى تحمل مسؤولية ملف الكهرباء، في ظل تنصل حكومة معين عبدالملك في القيام بواجبها تجاه ملف الكهرباء. وفوق ذلك مول معين عبدالملك حملة الكترونية، ضد محافظ العاصمة عدن الذي سبق له وادلى بتصريحات تتهم الحكومة بعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الكهرباء.

وعلى الرغم من أن السعودية قدمت منحة مشتقات نفطية للكهرباء، إلا أن المسؤول عن المنح "مطيع دماج"، يعمل على عرقلة تمويل المحطات الكهربائية، حيث كشف مصدر حكومي مسؤول عن تورط الأمانة العامة لحكومة معين عبدالملك الصبري، في خلق الازمات التي تضرب العاصمة الجنوبية عدن، وعلى رأسها أزمة الكهرباء، فيما عاود الإرهاب توجيه ضربة جديدة للقوات الجنوبية في شبوة، عقب ثلاثة أيام من استعادة القوات السيطرة على حقول النفط لأول مرة منذ السيطرة العسكرية اليمنية على مدن الجنوب ومنها شبوة.

وقال مصدر حكومي إن الأمين العام لحكومة معين عبدالملك، مطيع دماج يعد المسؤول المباشر عن خلق أزمة الكهرباء، حيث يستخدم هذا الملف ضمن الصراع السياسي اليمني ضد الجنوب. وذكرت المصادر أن معين عبدالملك كلف مطيع دماج برئاسة اللجنة الإشراقية على المنحة السعودية للكهرباء، الملف الذي يستخدمه معين عبدالملك ضد محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس.

وشنت منصات إعلامية يعتقد إعلاميون وصحافيون أنها ممولة من معين عبدالملك، هجومًا إعلاميًا على محافظ العاصمة السيد أحمد حامد لملس، الأمر الذي تقول مصادر حكومية أن الحملة الإعلامية يشرف عليها مطيع دماج ، أحد الشخصيات اليمنية التي لها مواقف عدائية تجاه القضية الجنوبية.

وتعيش العاصمة عدن في أزمات كثيرة لعل أبرزها أزمة الكهرباء التي تقول مصادر في السلطة المحلية بالعاصمة إنها مفتعلة نتيجة تنصل الحكومة من القيام بواجبها تجاه هذا الملف، وهو ما دفع السلطات الى القيام بمعالجات مؤقتة بالاعتماد على ميزانية العاصمة الخاصة بالموارد. وعلى الرغم من ان مجلس القيادة الرئاسي يدير مدن الجنوب المحررة، إلا أن رئيس المجلس القيادة والحكومة والبرلمان ومحافظ البنك المركزي، جميعهم شخصيات يمنية تنتمي الى مدينة تعز التي تقول إدارة رشاد العليمي انها محاصرة من قبل عشرات المسلحين الحوثيين، الذين يحاصرون أكبر المدن اليمنية كثافة سكانية.

وعلى الرغم من أن قرار نقل السلطة الى مجلس القيادة الرئاسي، نص على ضرورة التوافق في التعيين، إلا أن رشاد العليمي الذي بات يصفه الإعلام بـ"فخامة الرئيس"، انفرد بجملة من القرارات التي قضت بتعيين شخصيات إخوانية وأخرى حوثية في مناصب داخل الرئاسي، واغلب من تم تعيينه هم "أعضاء في جناح صقور الاخوان الذين يقيمون في تركيا، ولهم مواقف عدائية تجاه التحالف العربي الذي تقوده السعودية.

وعبر ناشطون جنوبيون عن رفضهم لهذه القرارات التي دفعت بصقور الاخوان الى اعلى سلطة "الرئاسة"، في حين ان المدن التي ينتمون اليها لا تزال محتلة من قبل الحوثيين ويصعب تحريرها. ويبدو ان محاولة رئيس مجلس القيادة الرئاسية، إعادة تمكين صقور الاخوان من سلطة عدن، قد تدفع نحو ازمة سياسية مع الجنوب، المستهدف من تلك القرارات، الا ان السعودية الراعية لتلك المبادرة ومن فرضت تعيين رشاد العليمي الذي سبق له العمل مع السعودية في مجال التعاون الأمني خلال عهد الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح.

ويرتبط رشاد العليمي بعلاقات وثيقة مع الرياض وحزب الإصلاح الإسلامي (إخوان اليمن)، الأمر الذي يؤكد إصراراه على تمكين صقور الإخوان، بدلا من الحمائم التي أزيحت بقرار إزاحة الأحمر من منصب نائب الرئيس.

ويمكن أن تقود قرارات العليمي إلى أزمة سياسية مع المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يواجه ضغوطًا شعبية رافضة لما يعتمل في قصر معاشيق، ناهيك عن أن جولة العليمي الخارجية والتي تشمل الكويت وقطر، يمكن له من خلالها أن يتلقى دعمًا ماليًا وسياسيًا في مواجهة خصوم الإخوان، كما أن زيارة العليمي للدوحة قد تعزز من توجهاته لتمكين صقور الإخوان، خاصة وأن الدولة الخليجية الصغيرة لها خصومة سياسية مع جيرانها خاصة الرباعي "السعودية والإمارات ومصر والبحرين"، واليمن ساحة خصبة للدوحة لتحقيق بعض المكاسب للأمير تميم بن حمد، في مواجهة تطلعات محمد بن سلمان، الذي يريد تحقيق رؤية اقتصادية من أهم فصولها التخلص من الصحوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.